

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الأداء الاقتصادي في

العراق - القيود والحدود

مقدمة:

يعدُّ الاستثمار واحداً من الموضوعات التي أثّرت بشأنها كثير من وجهات النظر، وقد اعتبرت تدفقات رأس المال الطويل الأجل أهم الأدوات التي مولت من خلالها البلدان برامجها الإنمائية وذلك عبر آليات فائض الفجوة الخارجية التي تكاد تعتمد عليها أغلب البلدان التي تجد أن لديها ميزات تنافسية في تجارتها أو خدماتها ضمن ميزان المدفوعات، إنّ وجود الأموال الأجنبية جلب معه عوامل القوة والضعف في الوقت ذاته، فكان ذا أثر محمود في البلدان التي امتلكت جهازاً إنتاجياً مرناً، في حين كانت عنصراً انكماشياً في الميزان الخارجي في البلدان التي لم تحض بأهمية في التجارة وفي مجال التدويل الرأسمالي.

من هذه الزاوية يجهد البحث في بيان طرائق فحص قدرة الاقتصاد العراقي في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تشتغل في مجال التأثير في مفاصل الاقتصاد الحقيقي، ولا ضير أن ذلك يستبطن معه ضرورة تحريك عناصر وإعادة تركيب أخرى. لذا فالبحث يضع العراق ضمن أطروحة المقاربة مع العالم في هذا المضمار، كما أن تلك الضرورة استندت الى الاهتمام بالتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة النقدية في مجال البحث التجريبي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن وجود عوامل القوة بين الأنشطة الاقتصادية والتقليل من تداعيات الرعيّة من شأنه أن يعزز فرصة الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية وتقليل الاعتماد على الموارد المحلية.

أ.د. عاطف لافي مرزوك

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

م.د. أكرم نعمة علي

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

هدف البحث: يهدف البحث الى فحص وبيان ما أثر فيه الاستثمار الاجنبي في العراق خلال حقبة ما بعد ٢٠٠٣، وبيان امكانية المقارنة مع اهم المناطق العالمية في مجال حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة والخارجة.

مشكلة البحث: يهتم البحث في النظر الى مشكلة وجود حالتين متناقضتين في الاقتصاد العراقي؛ وهما وجود تدفقات استثمارية تتفاوت في حجمها وعدم تحقيق العراق المستوى المرغوب في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر - الفرضيات والمسوغات:

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه (عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة)^(١).

وينظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه (تدفق الائتمان من بين الشركات من الشركة الاصلية الى فرعها أو انه شراء ملكية شركة اجنبية في الخارج بشرط ان لا تقل نسبة التملك عن ١٠%)^(٢). يعرف صندوق النقد الدولي IMF ((International Monetary Fund،

الاستثمار الاجنبي المباشر على انه مباشر اذا امتلك ١٠% من رأس المال لأحدى المؤسسات على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة وهنا يختلف عن الاستثمار غير المباشر (استثمار المحفظة) أو استثمار صناديق الاستثمار، والتي تقوم بشراء جزء من أصول المؤسسة المالية، بهدف تحقيق ربح مالي دون التحكم أو المشاركة بإدارتها مع الأخذ بنظر الاعتبار صعوبة التفريق بين الاثنين (قد يمتلك المستثمر الاجنبي أكثر من ٣٠% من أسهم المؤسسة لكن دون ربط هذه الملكية بالقرار الإداري للمؤسسة وعليه يكون في هذه الحالة أحد أوجه استثمار المحفظة)^(٣).

وتتخذ رؤوس الاموال طويلة الاجل شكل تدفقات مالية وتكنولوجية من خلال نشاط المؤسسات العابرة للقومية، اذ تتمكن هذه المؤسسات، ومن خلال ما يتاح لها من امكانيات مالية ضخمة، من أن تحدث استثمارات مستمرة عبر فروع الشركات في العالم ما يعطيها صفة المرونة من إذ التوسع أو الانكماش أو التحول من نمط استثماري الى آخر. هذه المرونة العالية تضفي على الشركات المستثمرة في مناطق العالم والاقاليم المختلفة ميزة الكلفة الكلية المنخفضة، وضمن الإطار القانوني يمكن للجهات التي تتعهد بالاستثمار إن تكون على شكل شركات دولية

مخصصة، أو مصادر حكومية أو أفراد، وعليه لا يمكن معرفة الحجم المالي للاستثمارات الأجنبية، التي تغطي بصورة كلية الاستثمار الممول من رؤوس أموال محلية، أو دولية كما انه يخفي الهوية الحقيقية للمستثمر الأجنبي إلا أن الشركات الأجنبية الفرعية قد تقوم بالاستثمار في الخارج و ليس الشركة الأم لأسباب سياسية أو ضريبية^(٤).

وكان فريد محمد النجار قد عرفه على أنه (استثمار يتم في الخارج من اجل تحقيق اهداف مؤقتة سواء كانت اقتصادية أو سياسية)^(٥) أولاً: فرضيات مركبة:

١. فرضية الارتباط بمستوى النشاط الاقتصادي: انصبت الأفكار السابقة على فرضية اساسية وهي ان حجم تدفقات رؤوس الاموال طويلة الاجل ترتبط باستقرار الاقتصاد وبدورات الاعمال فيه، فهي تزيد في فترات الانتعاش وتنخفض في فترات الانكماش، واستندوا في ذلك على دراسة تجريبية شملت مسح حجم التدفقات العالمية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين إذ ازدادت هذه التدفقات ثلاث مرات ونصف، وكان معدل الزيادة في القيمة الاسمية للتدفق طوال هذا العقد نحو ١٥ % سنوياً. وهو معدل قل عن معدل نمو التجارة في المدة نفسها، واعتبر هذا الاتجاه بمثابة الانقلاب في الاهمية النسبية لصالح الاستثمار

الاجنبي على حساب التجارة العالمية من إذ فاعلية الاقتصاد العالمي، وهذا الاتجاه ساد بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية، واقتزن هذا الاتجاه بتراجع دور الولايات المتحدة من إذ نصيبها النسبي في الاستثمار الاجنبي المباشر، مقابل صعود بلدان اخرى مثل اليابان والمانيا^(٦).

ولكن لو نظرنا الى جانب العرض فإن البلدان الاقل نموا تواجه مشكلة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وهذا ما يزيد من اسعار السلع التي تدخل حيز التجارة الدولية بالنسبة للبلد النامي، اذ ان انخفاض سعر الصرف ينعكس سلباً في قيمة العملة المحلية^٧، وهذا من شأنه ان يحدث اختلافاً في الاسعار النسبية المحلية، لكن مثل هذا الاتجاه لو استمر فإنه ولا شك سيؤدي الى الاهتمام بالتجارة في السلع المتاجر بها على حساب السلع غير التجارية، وبفرضية العجز في اغلب البلدان النامية فان النتيجة هي انكفاء شبه تام نحو تطوير قطاع اقتصادي احادي أو امعان في احادية الاقتصاد.

٢. فرضية الارتباط بالقطاع الخارجي:

لقد كان الهدف من الاستثمار الاجنبي هو خدمة السوق المحلي، وساد هذه الاعتقاد خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وكان الغرض من ذلك لدى اغلب البلدان النامية هو تحقيق اهداف سياسات تنموية تنصب على الحد

من المبادلات من خلال تقليل الإيرادات وتشجيع التصدير. إلا أن النتائج التي تحصلت لدى البلدان النامية ولد لها قناعات بضرورة التوسع في المبادلات التجارية الخارجية القائمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع مطلع الثمانينات ازداد الاهتمام بتطبيق الفكرة الجديدة هذه، وقد أكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٩٦ على أهمية الاستثمار في توحيد التجارة ورفع قدرات البلدان الاقتصادية والتجارية باعتبار أن هذا الاتجاه يتحقق بدفع عاملين^(٨):

العامل الأول: إن القابلية التي تمتع بها الاستثمار الأجنبي في تنظيم التجارة عالمياً أثبت أنه ضرورة في تحديد حجم وتركيب المبادلات التجارية على المستوى العالمي.

العامل الثاني: إن الاتفاقات التجارية والعقود لها تأثير في تحديد حجم وبنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتعدد الاتفاقيات من الدولية والعالمية إلى الإقليمية والثنائية، وقد أثبتت الوقائع أن هذه الاتفاقات ذات آثار متباينة في تحديد ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣. فرضية التمييز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي: كما ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات رؤوس الأموال

والتي تؤثر على القطاعات الانتاجية الحقيقية و هذا ما يميزه عن الاستثمار في المبتكرات المالية و التي تتضمن الاستثمار في اذونات الخزينة والسندات الخاصة والائتمانات المصرفية وحقوق الملكية (الاسهم)، ومن ثم فإنها يشار إليها بهذا الصدد لان الاستثمار الاجنبي المباشر يرتبط ارتباطا جديا بوجود مؤسسة التي هي عبارة عن شركة متعددة الجنسية يكون الاشراف فيها على عملية الاستثمار جزئيا او كلياً، واما ما ينظر من خلاله على انه استثمارا اجنبيا ام لا فانه يرتبط بطبيعة الاثر الذي تحدثه التدفقات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فلو فرضنا ان شركة ما قد حصلت على تمويلا ماليا من القطاع المصرفي المحلي وانها كانت تنعت بصفة المقيم فان ذلك التمويل المحلي يجعل من هذا الاستثمار محليا وليس اجنبيا، اما اذا كانت هذه الشركة ممولة من الخارج وان لها اثارا ترتبط بميزان المدفوعات للبلد المضيف لها فان ذلك يعد استثمارا اجنبيا مباشرا^(٩).

ولكن هذا التفريق ينصرف ايضا الى بحث الاثار التي يحدثها الاستثمار الاجنبي المباشر على الموارد المحلية، فهو يسد العجز في الادخار المحلي ويرتبط بروابط مع قطاعات الاقتصاد المختلفة فيؤثر في النمو والتنمية من خلال قدراته

أكثر انسجاماً مع الظروف المحلية وبذلك تكون لهم ميزة نسبية مقارنة بالمستثمرين الأجانب؟ توجد عدة أسباب لهذا والسبب الأكثر أهمية هو وجود الشركات الكبرى ذات الطبيعة الاحتكارية عادة والتي غالباً ما تتفرد بالمعرفة بفنون الإنتاج والمهارة الإدارية، والتي ترغب بالاستثمار المباشر والسيطرة عليه، لأن ذلك يكون أكثر سهولة وأكثر ربحية لها. والسبب الآخر المهم أيضاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو لتحقيق السيطرة على ما تحتاجه من المواد الخام، ولتضمن العرض الخالي من المعوقات بأوطأ كلفة ممكنة وهذا يتضمن التكامل العامودي في حين أن السبب الأول يتضمن التكامل الأفقي.

كما أن هناك أسباباً أخرى منها تجنب التعريفات الجمركية، والقيود الأخرى التي تفرضها على استيراداتها أو الاستفادة من المساعدات الحكومية المختلفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومثالها الاستثمارات المباشرة الواسعة النطاق التي أجرتها الولايات المتحدة سابقاً في دول السوق الأوروبية المشتركة وبعض الاستثمارات في البلدان النامية كاستثمارات النفط في الشرق الأوسط والاستثمارات في بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن إدارة النشاط الإنتاجي خارج الحدود المحلية سيحقق مستوى أعلى من

على تكيف التكنولوجيا للاقتصاد المحلي والتي تساهم في زيادة القدرات البشرية والقضاء على الاختناقات في قطاعات الإنتاج بشتى أشكالها، ومن المؤكد أن يساهم ذلك في تعزيز القدرات الانتاجية و التصديرية و تحسين معدلات التبادل الدولي لصالح البلد المعني^(١٠).

وبناءً على ما جاء على أساس التفرقة وبيان الآثار الواردة في أعلاه فإن التفريق وإن كان ضرورة نظرية إلا أنه من الصعب فصل الآثار و خاصة عند بلوغ الاقتصاد مراحل متقدمة في الأداء الاقتصادي و هذا ما يميز بين الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي عن تلك التي يحدثها الاستثمار المحلي أمراً في غاية الصعوبة و إن ذلك التحليل يتطلب دراسة موضوعية بين شقي الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي.

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة- مسوغات التوسع دولياً:

إن دوافع الاستثمار المباشر هي الحصول على إيرادات أعلى وتنويع المخاطر، وهنا يطرح السؤال بالنسبة لانتقال الاستثمارات المباشرة دولياً هو إن هذه الدوافع لا تستطيع تفسير لماذا لا يقوم المقيمون في دولة معينة بالاقتراب من الدول الأخرى واستثمار ذلك في بلدهم بأنفسهم، بل يقبلون الاستثمار المباشر من قبل المستثمرين الأجانب علماً بأن المقيمين من المتوقع أن يكونوا

ضمان الارباح الناتجة عن زيادة الايرادات وتدنية التكاليف إذ ينشط راس المال الاجنبي في المناطق الاكثر استقرارا والتي تكون بمنأى عن الاثار السلبية التي تواكب الازمات المالية، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت خارطة الاستثمار الاجنبي قد شهدت تحولات براغماتية من إذ الاتجاه خلال الازمة التي اصابته بلدان منطقة اليورو وسوقا من اوسع اسواقها وهو سوق الائتمان، فكانت تتجه نحو الاقاليم البعيدة عن آثار الازمة.

كما ان المناطق الحرة تعتبر واحدة من ادوات توسع الاستثمار الاجنبي فتكون المنطقة الحرة محددة بحدود واضحة و تكون معفاة من الرسوم وضرائب الدخل فضلا عن حرية تحويل الارباح والشركات المستثمرة والغاء حصص الاستيراد والتصدير، وقد اثبتت التجارب ان المناطق الحرة كانت تحقق تلك المفردة التي ساهمت في زيادة ربحية الشركات وامتصاص فائض قوة العمل و زيادة الطاقة الاستيعابية للتقانة الحديثة، فارتقت في المنافسة من إذ جودة المنتج، وتعتبر بلدان شرق اسيا نموذجا في هذا المجال^(١١).

ثالثا: تحولات خارطة الاستثمار الاجنبي المباشر: خلال العقد الاول من الالف الثالث شهدت الاستثمارات الاجنبية تحولات واضحة المعالم

وحتى عام ٢٠٠٤ كانت هذه الاستثمارات تتركز في بلدان أوروبا، إذ بلغت ٤٥٣ مليار دولار ، لتصل عام ٢٠٠٥ الى قرابة ٤٩٤ مليار دولار في منتصف العقد المذكور. بمعنى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة في اوروبا كانت تشكل حوالي خمس الاستثمارات الاجنبية العالمية^(١٢). قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة بنحو ٨٠١ مليار دولار بنسبة ٦٥% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة للدول النامية بنحو ٣٦٨ مليار دولار بنسبة ٣٠%، فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصادات المتحولة (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي ٦٢ مليار دولار بحصة ٥%. وقد استعادت الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية (١٧٧ مليار دولار)، على حساب المملكة المتحدة التي تراجعت إلى المرتبة الثانية (١٧٠ مليار دولار)، تلتها فرنسا (٨٨ مليار دولار)، ثم الصين (٧٠ مليار دولار)^(١٣). اصيب الاقتصاد العالمي بموجة من التشاؤم في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية، وعلى وجه التحديد ازمتي الرهن العقاري والدين السيادي، إذ اصابته الاولى الرهون العقارية وامتدت لسوقي المال والمصارف، في حين اصابته الثانية

والمتمثلة بأزمة الديون السيادية اسواق المال الاوروبية، وقد كان لهما آثار واضحة في حجم الاموال الاجنبية المستثمرة على المستوى العالمي، فقد انخفضت بنسبة 0.7 خلال المدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ثم عاد ليشهد تحسنا مع بداية عام ٢٠١٠. وبمقارنة معدلات النمو الاقتصادي بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة فإننا نجد ان الازمة المالية التي تعرضت لها البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا لم تؤثر بالدرجة ذاتها في البلدان النامية، بل على العكس تماما فقد تحسن نمو الاقتصاد في البلدان النامية وقد ازداد كمتوسط من 3.8% عام خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ليصل الى 6.9% (كمتوسط) في منتصف عام ٢٠١٠. مما يدل وبشكل واضح أن رؤوس الاموال الاجنبية كانت قد غيرت اتجاهاتها نحو البلدان النامية التي استأثرت بالحصة الاكبر. ومن خلال النظر الى معدلات النمو ومقارنتها بالحصص من تدفقات رؤوس الاموال نجد أن معدل النمو في بلدان رابطة ASEAN خلال المدة من ٢٠٠٦ الى مطلع ٢٠١١ كان في حدود ٤,١ %، فأصبحت هذه البلدان تستأثر بحوالي ٤٠ % من حصة الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم في نهاية عام ٢٠١٠. وكانت هذه المعدلات متمثلة باستثمارات في الأصول الثابتة وزيادة دور

القطاع الخاص المعزز بنمو الطلب المحلي^(٤). أما منطقة جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا فقد شهدت نموا أسرع من الاستثمار الاجنبي المباشر شرق آسيا. وكانت النسبة الأكبر محددة في الصين والهند وبنسبتي ٨ %، ٣١ % على التوالي، يأتي بعدهما الاقتصادات التي تقع ضمن رابطة ASEAN وتحديدا إندونيسيا وماليزيا. اما غرب اسيا فقد شهدت انخفاضا في هذا المؤشر بنسبة ١٦ % للمدة ٢٠١٠-٢٠١١ جاء بسبب تأثير الازمة المالية العالمية وخاصة على بلدان الخليج العربي التي شهدت توقف العديد من المشروعات او تعليق بعضها، ويستثنى من ذلك تركيا التي شهدت ارتفاع الاستثمار في القطاع السياحي والخدمي.

وبمقارنة تلك الاتجاهات بمرحلة الازمة، نجد أن خارطة الاستثمار الاجنبي المباشر قد شهدت تغيرات واضحة.

ففي جانب تدفقات الاموال طويلة الاجل الخارجة، نجد أنها ازدادت بنسبة ١٧ % في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وكانت هذه الزيادة مسوغة بحجم التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة.

إذ بلغت نسبة الزيادة فيها بنحو ٢٥ % لتصل الى نسبة الزيادة فيها بنحو ٢٥ % لتصل الى نحو ١,٢٤ تريليون دولار. وقد احتسبت هذه النسبة كمتوسط للتدفقات الخارجة من

كانت قد شكلت نسبة ٩٠ % من اجمالي التراجع في اجتذاب رؤوس الاموال العالمية. وقد حققت البلدان الاقل نموا ما نسبته ٣٧ % من اجمالي الاستثمار العالمي.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية في البلدان النامية:

١- الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية:

ان البلدان النامية وفي ظل الدعوات للإصلاح الاقتصادي، سواء بحزمة موجهة من الداخل، أو الخارج فأنها دخلت السوق الحرة مع وجود اقتصاد لا يمكن نعتة بالاقتصاد الحر على غرار النموذج الرأسمالي البحت. فالدولة لا تزال بدرجة واضحة على الكثير من الاعمال ويزداد الامر وضوحا في البلدان التي لديها موارد كالنفط والغاز الطبيعي، هذه البلدان أوجدت لنفسها بنية تشريعية لتحقيق الارتباط بالاستثمار الاجنبي العالمي المباشر، وقد جهدت في تعديل تشريعاتها في الداخل ومحاولة ازالة القضايا القانونية التي تشكل تقاطعا مع متضمنات قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر. وللمزيد ينظر الجدول (٢).

٢- طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الاجنبي المباشر:

يمكن ان نلاحظ قوة الارتباط بين عمل السياسة النقدية والتدفقات الرأسمالية ونجد على سبيل

الاستثمارات المباشرة لبلدان الاتحاد الاوروبي وشمال امريكا واليابان، بلغ نصيب الولايات المتحدة وحدها ٩٧ مليار دولار، وكانت اليابان ثانية كأكبر مستثمر بسبب التحسن في قيمة الين الياباني وبسبب ارتفاع حجم القوة الشرائية السوقية للشركات. اما ارتفاع تدفقات الاتحاد الاوروبي فقد كانت مبررة بسبب ارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات. اما بقية البلدان المتقدمة فقد كان هذا الارتفاع متأثري من ارتفاع حجم الانفاق ومتحصلاته على التطوير^(١٥).

اما التدفقات الداخلة فقد تراجعت عالميا بنسبة ١٤ % في مجموعة البلدان الاقل نموا. في حين شهدت رؤوس الاموال الخارجة من البلدان المتحولة زيادة بنسبة ١٩ %. اما الاقتصادات النامية فقد سجلت ارتفاعا ملموسا باذ بلغت الاستثمارات الوافدة اليها ما قيمته ٦٨٤ مليار دولار. إن الزيادة في عام ٢٠١١ جاءت نتيجة الزيادة التي تحققت في حجم الاستثمارات الوافدة في آسيا اكثر مما هو الحال في منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي.

والحقيقة التي ينبغي الاشارة اليها ان البلدان النامية كانت قد استحوذت على النصيب الاوفر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في عام ٢٠١٢ ، فطبقا لبيانات (يونكتاد) فإن البلدان المتقدمة

المثال لا الحصر، ان النظام المصرفي في منطقة اليورو قد بلغ مستوى عالميا" من إذ نسبة الاصول التي بلغت ثلاثة اضعاف حجمه بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وقد ارتبط ذلك بحقيقة التدفقات لرؤوس الاموال التي اتجهت الى مناطق اكثر أمانا" مثل اسيا وافريقيا بيد ان هناك حقيقة مهمة وهي ان المؤسسات الاقتصادية في منطقة اليورو اعتمدت في تمويلها على القطاع المصرفي بدرجة أكبر من اعتماد المؤسسات الاقتصادية الأمريكية التي لا تختلف عنها من إذ حجم رؤوس الاموال المستثمرة . وهذا يدل على أن سلامة النظام المصرفي والسياسة النقدية هما أمران في غاية الاهمية بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي وتدفقات رؤوس الاموال ، لكن الامر ليس كذلك عند المقارنة بين بلدان منطقة اليورو ، فاقصاد هولندا على سبيل المثال لا يشكل الا (٥٠%) من اقتصاد الولايات المتحدة ، في حين يمتلك بنك هولندا المركزي اغلب الاصول للمشروعات المحلية ، ومن ثم فهو اكبر مساهم في تمويل الناتج المحلي الاجمالي ، بالمقابل لا تمتلك البنوك الأمريكية الانسبة (١٢,٥%) ، من المشروعات المحلية مما يجعل القطاع المصرفي في هولندا أكثر مسؤولية تجاه ما يحدث من ازيمات مقارنة بالقطاع المصرفي الأمريكي^(١٦). لقد اثبتت اتجاهات رؤوس الاموال في بعض

البلدان وخاصة في البلدان المتحولة مثل جمهورية الجيك وبلغاريا ورومانيا وبلوندا ، بأن عمق الاثار لتدفقات رؤوس الاموال في هذه البلدان قد أدت الى توليد أثار سلبية عموديا" وافقيا" ، ذلك ان الاثر للعلاقات الدولية على بعض المشروعات المتماثلة قطاعيا" في ما بين فروع التصنيف لهذه البلدان ، أعطت صورة اكثر مثالية ووضوحا" مما هو الحال في البلدان الصناعية ، وكان العمل الذي قدمه كل من Jonathan E.Haskel and wdfgang Keller and etal.(2000) and Stephen R.yeaple (2003)، قد قدم نتائج لأثر تدفقات رؤوس الاموال على السياسات النقدية ومجمل السياسات بشكل عام وخاصة في المملكة المتحدة^(١٧) .

ونستنتج هنا ان تأثير تدفقات رؤوس الاموال على فاعلية السياسات يختلف في ما بين البلدان فهو أكثر ايجابية في البلدان المتقدمة ، مما يؤكد أن تكامل الاسواق والتناسق بين السياسات وتوافر التحويلات العلمية يحدد مدى قوة الارتباط بين تدفقات رؤوس الاموال وبين حركات المتغيرات النقدية ، إن الصلاحية من هذا الاستنتاج يمكن أن تصطدم بنقطة جوهرية وهي صعوبة ايجاد الاخر وانتقاله من المتغيرات الحقيقية الى المتغيرات النقدية، وقد تصدق العلاقة المعاكسة والتي ترى أن التأثير يكون من خلال جملة من

الاجراءات التي تقع من ضمنها الاجراءات النقدية والمالية والتي تسري نحو التأثير في حزمة حوافز تيسير كمي لتدفقات الاموال ، بمعنى أنه لا يمكن الجزم باي حال باتجاهات العلاقة بين المتغيرين اعلاه، وقد برهنت على ذلك النتائج التجريبية التي وضعت تصورات حول أثار تدفقات رؤوس الاموال من خلال الارتباطات الخلفية والتي ظهرت أما بشكل الترتاب العمودي الذي نوهنا عنه سلفا، او من خلال قناعة التغذية الاسترجاعية، بمعنى آخر فأن هناك أثار قد تحققت بالإنتاجية من خلال تدفقات رؤوس الاموال الطويلة الاجل ، إذ ادت الى زيادة نشاط المشروعات والمنشأة وتظهر علاقة ايجابية خارجية مع عوامل الانتاج في الاجل المتوسط، الا ان هذه العلاقة من إذ اتجاهية التأثير ترتبط بما يحقق بمستوى الانتاجية ذاتها، ولما كان مستوى الانتاجية في البلدان المتقدمة اعلى منه في البلدان الاقل نموا، فان قوة هذه العلاقة تتجه من المتغيرات الحقيقية (FDI) للتأثير في المتغيرات النقدية في البلدان المتقدمة، وعلى العكس من ذلك تماماً في حالة البلدان الاقل نموا، والتي تظهر علاقة ايجابية واضحة تبدأ من المتغيرات النقدية والسياسة النقدية بشكل عام نمو المتغيرات الحقيقية (FDI) ^(١٨). لقد أثبتت الدراسة

التي قدمها Amadou Boly وآخرون أن التأثير الصافي لتدفقات رؤوس الاموال الداخلة على المشروعات المحلية في البلدان الافريقية، أن زامبيا مثلت اعلى نسبة إيجابية في البلدان الافريقية من إذ الاثر في الاقتصاد المحلي ونسبة بلغت (٣،٤٧%) ، في حين كانت ليستو، هي اعلى بلد افريقي سجل علاقة سلبية من إذ اثر (FDI) في الاقتصاد المحلي ، وكما مبين في الجدول (١) (ظ: الجداول في نهاية البحث). وبشكل عام نجد أن عدداً من المشروعات المحلية في افريقيا قد استفادت أكثر مما تضررت به بعض من البلدان، إذ بلغت نسبة الاستفادة (٤،٣٤%)، في حين بلغت نسبة العلاقة السالبة وعدم الاستفادة (٩،٢٤%)^(١٩). نستنتج ان البلدان الافريقية وهي من البلدان الاقل نموا" كانت نسبة استفادتها من تدفقات (FDI) الداخلة اعلى من نسبة خسائرها، ما يعني ،وبشكل جلي وواضح، ان قوة التأثير للمتغيرات الحقيقية المتمثلة في (FDI) على الاقتصاد في البلدان الاقل نموا" هي قوة ملموسة على مستوى الاقتصاد الجزئي، بل وتصيب أسواقاً واسعة تقع في قلب الاقتصاد الحقيقي، ومن المرجح في مثل هذه الحالة أن ينتقل التأثير من المتغيرات الحقيقية نحو المتغيرات النقدية، فتكون السياسة النقدية متغيراً

تابعاً لا مستقلاً يتأثر أكثر مما يؤثر في المتغيرات الحقيقية. أما في الأسواق الناشئة فإننا قمنا بفحص العلاقة، فوجدنا أن تدفقات رؤوس الأموال قد ازدادت منذ عام (١٩٩٠) وحتى عام (٢٠٠٩)، بدرجة أكبر من تدفقاتها في البلدان المتقدمة إلا أن هذه الاستثمارات كانت استثمارات إحلالية، وعلى الصعيد العملي فإن مؤشر الاستثمار قد وصل إلى أعلى مستوياته في الأسواق الناشئة في العام (٢٠٠٦)، وقد أخذ بالتراجع بعد ذلك على أثر الانخفاض في الحصص السوقية التي تأثرت بفعل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، ووفقاً لبيانات اليونكتاد وتوقعات الاقتصاد العالمي فإن التراجع بحجم الاستثمار استمر حتى في البلدان الصناعية (G-7) مجموعة السبعة، وقد وضعت البلدان الصناعية حزمة من الإجراءات التي تتعلق بعمل السياسة النقدية بهدف جذب الاستثمارات ورفع نسبتها من الناتج وكان من بين أهم البلدان هي (تركيا، تايلند، الهند، الصين، روسيا)، وكانت من جملة الأدوات النقدية التي استخدمت آنذاك هي المزج بين أسعار الصرف ومعدلات التعريف على حصص المستوردات المصنعة، إذ إن مرونة سعر الصرف قد تؤثر في تدفقات رؤوس الأموال وقد تناول صندوق النقد الدولي (IMF)، هذا الأثر في ثمان مناطق مختلفة وتوصل في دراسته

إلى أن مرونة أسعار الصرف لها تأثير واضح على حجم الأموال الأجنبية الواردة، إلا أن ذلك الإجراء انطوى على تكلفة اقتصادية تمثلت بزيادة معدلات التضخم مما قلل من فرص التأثير على معدلات النمو في الأجل المتوسط، أما الضريبة فإن تأثيرها على الاستثمارات يعتمد على مصدر التوريد (البلد المصدر ووضعية سوقه المحلية). وقد رسمت الأسواق الناشئة سياستها النقدية المتمحورة حول سعر الصرف الأجنبي، من خلال جعل هذا السعر متحركاً صعوداً ونزولاً بحسب حالة الاقتصاد المحلي، ففي مستويات مرتفعة لسعر الصرف بخفض الطلب على الموجودات الأجنبية التي بحوزة المستثمرين المحليين ومن ثم خفض قدرة عوائد هذه الموجودات على تمويل الاستيراد، وبعبارة أخرى، إن سعر الصرف المرتفع يحقق فائضاً في الحساب الجاري ويسمح بتدفقات رؤوس الأموال ويزداد طلب الأجانب على السلع والخدمات المنتجة، والحالة المعاكسة تماماً عند المستوى المنخفض لسعر الصرف، لذا فقد وجدت الأسواق الناشئة ضرورة اعتماد مرونة (ارتفاعاً وانخفاضاً) في سعر الصرف في الأجل المتوسط^(٢٠).

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر -

رؤية مستقبلية لحالة العراق:

بالرغم من تميز الاقتصاد العراقي بتنوع موارده

الا أنه بقي يعاني من سيطرة قطاع الطاقة في GDP، إذ أن اعتماد السياسات الاقتصادية ضمن الفترات السابقة تسبب بعدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب مما أدى هذا الى فقدان الكفاءة التنافسية ما بين القطاعات الانتاجية وبما ان القطاع العام له الدور الاساسي في النمو الاقتصادي، زاد الاعتماد عليه ، أما دور القطاع الخاص فكان هامشياً" ولم يكن له فرص بالقيام بالاستثمارات الكبيرة، وسبب انخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم مفاصل القطاع العام نتج عنه تخلف قطاعات الانتاج، أذ لم تتمكن من بلوغ النمو المطلوب منها وبهذا أتسم الاقتصاد العراقي بالكثير من الصفات التي تمثل انعكاساً" للسياسات والبرامج التي اعتمدت على الإيرادات النفطية في تمويل أغلب الأنشطة الاقتصادية بالبلد^(٢١). إن العلاقة القوية ما بين النمو الاقتصادي ومدى نجاح قطاع النفط في العراق يجعله معتمداً وبصورة كبيرة على الظروف السائدة في سوق النفط العالمية، إذ تواجه واردات النفط العراقي تقلبات عنيفة فتراجع الاسعار في نهاية ٢٠٠٨، ومطلع ٢٠٠٩، قلل من الإيرادات النفطية بصورة كبيرة مما أجبر الدولة الاتحادية الى سرعة تخفيض النفقات المقررة. وكما في العادة ما ينتقل ثقل الإيرادات النفطية الى

الاقتصاد غير النفطي ضمن السياسة المالية، وهذا يعني أن الادارة السليمة للأموال الدولة أمر ضروري للحد من هذا الخطر^(٢٢). إن الأثر الأكثر احتمالاً يظهر في تراجع أسعار النفط في الانفاق الحكومي ضمن حدوث تقليص في الانفاق الرأسمالي بالحد من عدد الاستثمارات وهو ما يقود الى إعادة احتياجات القروض لدى القطاع العام الى مستوى سنة ٢٠١٤، مما يتراوح ما بين (٤%، ٨%) من GDP. وتلجأ الدولة الى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لبرنامجها للاستثمارات الرأسمالية عبر جهات ائتمانية التصدير والتمويل الثنائي متعدد الاطراف بخلاف المعونات من الهيئات المانحة لأسباب إنسانية. أذ قامت الدولة بطلب تأجيل دفع آخر دفعة من التعويضات الى الكويت مما سيقود الى تأجيل دفع مساندة برنامج الاستثمارات الرأسمالية بالكامل وتمثل الاحتياطات التمويلية المتبقية في احتياطات البنك المركزي والجهاز المصرفي الوطني وصندوق تقاعد موظفي الدولة.

أولاً: الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه متغيراً إحصائياً للقطاع الخاص: حاول العراق أن يتبع سياسة براغماتية تتضمن حزمة من أدوات التحول الاقتصادي ، وقد وصف ذلك بصدمة الاصلاح في الاقتصاد والتي كان من ضمنها إزالة القيود

بهدف الاندماج في رؤوس الاموال العالمية وهو ما يؤدي الى تقليل نفقة مشروعات الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي الا ان ذلك قد ينطوي على جملة من الالتزامات تجاه الدين العام والتي من شأنها ان تؤدي الى انعدام الاستقرار الاقتصادي، إذ إن هيكلا اجالا استحقاق الديون الخارجية تنطوي على مخاطرة اجتذاب ديون أخرى قد تكون قصيرة أو طويلة الاجل ومع وجود هيكل متكئ في سداد الدين ووجود إدارة غير ناجمة للأموال فإن النتائج يعني ديونا جديدة غير مستقرة. إن الخوض في ايدولوجية الصلة بين الاندماج الرأسمالي واستقراره الدين الخارجي تثير جملة من المتضمنات، كما أنها قد تتراجع في اهميتها في ضل احتياجات الحكومة العراقية الى المزيد من القروض الخارجية وخاصة في ظل تردي الوضع الامني المقترن بتزايد الانفاق العسكري ضد الجماعات المتطرفة (داعش). إن اجتذاب رؤوس الاموال طويلة الاجل لا يمكن اغفال أهميته، فبصرف النظر عن كونه وسيلة لدعم عجز الموازنة فهو اداة لتوليد الدخل، كما انه وبوصفه استراتيجية استثمارية طويلة الاجل تسبب اختلاف جوهري في الاستراتيجية المالية وتخلق هيكل مختلف في اجال الاستحقاق ونفقات الاقتراض، ومن ثم فإن مسألة الربط بين استقطاب الشركات الاجنبية وحجم الدين وأعبائه هي مسألة

تقع ضمن إطار الترحيح بحسب أوليات الاقتصاد وخاصة في مرحلة ما بعد (داعش).

إن سيطرة الدولة على الإيرادات وأتباعها أيدولوجية تنطوي في الفكر الاشتراكي في ادارة الأنشطة الاقتصادية تقود الى تهميش دور القطاع الخاص، بالرغم من مساهمته الاكبر في العمليات الانتاجية والخدمية، إذ واجه هذا القطاع الكثير من المعوقات التي حجت دوره ونشاطه في الفعاليات الاقتصادية ومن أبرز هذه المعوقات هي^(٢٣):

١. دور الدولة وسيطرتها على القطاع الخاص وأشرافها شبه المباشر عبر شبكة من التعليمات والقواعد التي كانت تضعها صوب القطاع الخاص.

٢. قيام الدولة بالهيمنة على السياسات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي، بالرغم من السماح للقطاع الخاص في تعبئة مدخرات الافراد بغية استثمارها في مشروعات استثمارية مرتفعة. ضبابية المناخ الاستثماري وظهور عدم الثقة في سياسات البلد تجاه القطاع الخاص، نتيجة قيام الدولة بتأميم الكثير من مشاريع القطاع الخاص في عقد الستينيات من القرن الماضي.

ثانيا: بنية الاقتصاد ومدى حاجته للاستثمارات الأجنبية: يواجه الاقتصاد العراقي أزمة الائتمان

المحلي ترتبط بطبيعة المعلومات ذات العلاقة بالمعاملين مع القروض المصرفية سواء المؤسسات او الافراد وتعد هذه الحالة واحدة من الازمات التي اثرت على العديد من البلدان كما هو الحال في بوليفيا سابقا"، أذ تأثرت المدفوعات الشهرية فيها بسبب مخاطر الائتمان المحدقة بأثار الازمة المالية وعدم وجود ضمان حقيقي في تحصيل القروض ضمن السقوف التي تفوق قدرات المصارف نفسها^(٢٤).

أما في العراق فقد ارتبطت أزمة الائتمان بالتغيرات التي أصابت القطاعات الرئيسية المكلفة بالنواتج المحلي الاجمالي، إذ شهدت المرحلة منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٢ انخفاضاً واضحاً في معدلات النمو وخاصة ناتج الأنشطة السلعية وقد اقترن ذلك باستقرار نسبي في الفقرات الرئيسية المكونة لناتج المحلي الاجمالي، وكما موضح في الجدول (٣).

إن الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق قد مر بعد ٢٠٠٣، بحقبة من الانتعاش إذ بلغ ٥١٥ مليار دولار امريكي (بشكل صافي تدفقات) وذلك بسبب التحول الاقتصادي في العراق ومحاولة الدولة إعادة بناء البنية التحتية بهدف تعويض الشعب عن الحرمان في العقود الماضية، الا أن ذلك الطموح قد أصطدم بعائق تردي الوضع

الامني المتمثل بظهور الجماعات المسلحة فأخفض صافي تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بنسبة أكثر من ستة أضعاف لتصل الى مليار دولار فقط، وخلال ٢٠٠٨، بلغت الاستثمارات اوجها أذ بلغت (١٨٢٢) مليار دولار، وهي ما تعادل (٥٣,٢%) من صافي الميزان التجاري خلال تلك السنة، وارتبطا بانعكاس الاثر في الازمة المالية العالمية فقد تراجعت الاستثمارات عام ٢٠٠٧ وكانت قد بلغت في ادنا مستوياتها خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١١) وذلك في عام ٢٠١٠ إذ بلغت ١٤٢٣ مليار دولار. ينظر الجدول (٤).

١. العراق والعالم مقارنة في حجم التدفقات الوافدة والخارجة: من المؤكد أن المناقشة لموضوعة الاستثمار تستلزم حيزاً نقاشياً يستبعد عن الايدولوجية الفكرية وخاصة في مضمار الاشارة عن العلاقات الاقتصادية الدولية، ومع ذلك فإن الامر لا يستقيم دون عناية بموضوعة المقاربات، ويظهر من ذلك المنحة بعدداً "تكاملياً" يمكن له ان يكون أداة في حسم النقاش حول تلك المقاربات. والعراق بوصفه بلداً كان قد شهد انفتاحاً في العلاقات الدولية فانه بحاجة الى مثل تلك الادوات التي تحسم مادة النقاش. ومن اجل تسليط الضوء على مثل هذه الادوات تم الاعتماد

على مقارنات لتدفقات رؤوس الاموال طويلة الاجل مع بلدان أخرى منتخبة، كما هو موضح بالجدول (٥) .

خلال العام ٢٠١٤، ووفقا لما يتضمنه الجدول (٥)، نجد ان حجم التدفقات الوافدة في العراق شكلت نسبة (٧%) من أجمالي التدفقات الى البلدان النامية، في حين ان نسبتها كانت (٣%) فقط من مجموع التدفقات الوافدة في أجمالي العالم. بينما بلغت نسبة تدفقات رؤوس الاموال الخارجية من العراق الى اجمالي التدفقات في البلدان النامية، (١,١%) فقط مما يشير الى أن العراق قد أستقطب الشركات وحاز على الاستثمارات الوافدة بدرجة اكبر من حجم رؤوس الاموال العراقية التي كانت قد استثمرت تلك السنة في الخارج، ولو قارنا مع بلدان أخرى مثل إندونيسيا وتركيا وفرنسا وقطر فأنا نجد ان النسبة بين التدفقات الوافدة والتدفقات الخارجة لا تشير الى التفاوت الذي وجدناه في العراق، وهذا ما يؤشر حقيقة غاية في الاهمية وهي أن المستثمرين العراقيين وكذلك استثمارات المؤسسات المصرفية العراقية لا تشكل أهمية تذكر في تكوين الدخل القومي.

ثالثا: الاستثمار الحكومي وموازنة العراق: من المتعارف عليه أن موازنة العراق تحيل قرابة ٤٠% فقط الى الموازنة الاستثمارية وهي تتمثل في البنود الآتية:

- تتحمل الدولة (كمتوسط خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٣) حوالي ٧٩% من النفقات الاستثمارية وتترك نسبة ٢١% للقطاع الخاص والاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية : وهنا تقع المشكلة في ترك نسبة خمس الموازنة الاستثمارية للقطاع الخاص فهو امر محل إشكال واضح وخاصة في ظل تراجع مؤشرات الامن البشري في العراق وتفاقم الخلافات السياسية.

- تم تخصيص مبلغ ٣٥٠ مليار دولار خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٣ لعرض مشروعات التنمية ويتم فيها التركيز على قطاعات البناء والخدمات والزراعة والتعليم والنقل والمواصلات والطاقة. وقد انصرف جزء مهما منه الى الحكومة.

- تم منح اقتراض قرابة ٨ مليار دولار خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من المؤسسات الدولية لتغطية العجز المتوقع ، وإن ذلك لا شك ان كان سببا في التدخل في الحد من الدعم الحكومي للجوانب الاقتصادية والاجتماعية وفق اشتراطات بديهية تفرض من البنك والصندوق الدوليان مما مثل لجماً لسياسة التشغيل والدعم الحكومي التي ابتغتها الدولة في زيادة النفقات التشغيلية.

- تم تخصيص مبلغ ١٠ تريليون و ٥٨٩ الف دينار عراقي خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٣ كمتوسط لا عمال الادارات المحلية (مجالس المحافظات) وهيئات الاستثمار في المحافظات،

وكان هذا لا ينسجم مع طبيعة هيئات الاستثمار في المحافظات. وبمراجعة نفقات هذه الهيئات في المحافظات نجد إن نفقاتها كانت عبارة عن نفقات تشغيلية بلغت (٢٩٠٤٣,٦٩٧) مليون دينار عام ٢٠١٠. وهذا التقدير اذا ما جرى اعتماده (كنسبة في عام ٢٠١١) وفي موازنتي (٢٠١٢ و ٢٠١٣)، وبذلك فإنه يعني أنها (هيئات الاعمار) تحمل الدولة العراقية إنفاق غير مبرر. ففي عام ٢٠١٠ تشير البيانات إلى أن هيئات الاستثمار في المحافظات قد أنفقت ما يزيد عن ٢٩٠ مليار دون ان تؤدي إلى استثمار تنموي حقيقي، وهو المرجو من وجود هذه الهيئات أصلاً. بل تحولت هذه الهيئات إلى عبئ يضاف إلى أعباء الدولة. وهذا يدل بشكل واضح على عدم قدرة هذه الهيئات من المضي في أعمالها بسبب وجود الكوادر غير المؤهلة. والحل ينبغي أن يكون باعتماد قانون الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي. وان يتم اعتماد هيئة استثمار مركزية ترتبط بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تتولى مسألة مشروعات الاستثمار في المحافظات بحسب فرع الوزارة فيها.

رابعاً: سيناريوهات متوقعة للاستثمار الأجنبي في العراق: ان جانب التوقعات له تأثير مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن التوقعات تتطوي

على عامل مخاطرة نظراً لصعوبة تقديرها، وفيما يرتبط بالمستثمرين الأجانب كتب كيز في النظرية العامة (أن ثمة عوامل عديدة تهدد سيادة هؤلاء الافراد المستثمرين في الاسواق الحديثة، فالاستثمار القائم على التوقعات طويلة الاجل اصبح صعباً جداً في الوقت الحاضر بإذ يكاد يكون غير عملي، ومن يحاول القيام به سيمضي بالتأكيد وقتاً أطول في العمل الشاق، ويواجه مخاطر أكبر ممن يحاول الوصول لتوقع افضل من توقعات الآخرين عن الكيفية التي يتصرفون بها)^(٢٥).

أ. السيناريو المرتبط بطبيعة ونمط الاستثمار الأجنبي في المستقبل: استناداً الى هذا السيناريو من المحتمل ان يتم التحول الى انماط جديدة وانواع استثمارية اعتماداً على التغير في الطلب الاستهلاكي، ولو نظرنا الى التغيرات المسببة لمثل تلك التحولات في الاستهلاك وانماطه، ووفقاً للتوقعات السكانية للأمم المتحدة فإن التغيرات السكانية والتغير الذي يحصل في الهيكل العمري سيؤثر على النمو الاقتصادي والطلب العالمي. لقد توقعت الامم المتحدة ان يزداد عدد سكان العالم بشكل بطيء خلال المدة لغاية ٢٠٤٠ (من ٧,١ مليار نسمة عام ٢٠١٣ الى ٩ مليار عام ٢٠١٤). ويشار الى ان حوالي ٩٠% من الزيادة

مصدرها البلدان النامية. واعتباراً من عام ٢٠١٨ فإن الهند ستكون أكثر عدد سكان من الصين. ولعل من أهم التوقعات الديمغرافية هو زيادة الطلب على الطاقة والذي يتأتى من ارتفاع درجة التحضر، فحوالي ٦٠ % من السكان يعيشونه في المدن بحلول عام ٢٠٤٨. ويتوقع ان يزداد التحضر وتتسع الطبقة المتوسطة، ولكن الاختلافات في حصيلة الفرد من الناتج ومستوى الرفاه الاقتصادي سوف تبقى مختلفة في العالم، وسوف تكون بلدان منظمة OECD اعلى المناطق من إذ نصيب الفرد من الناتج. في حين تتراجع النسبة في بلدان افريقيا وآسيا، وتبقى هذه البلدان في فخ الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج (باستثناء الهند والصين)^{٢٦}. واستناداً الى هذه التوقعات فإن تدفقات رؤوس الاموال سوف تتجه نحو البلدان الأكثر طلباً وهي الأكثر سكاناً، وسيكون العراق واحداً من أهم تلك البلدان، ويكون القيد الاساس هو درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فبروز الصراعات السياسية والاجتماعي والتفرقة الطائفية ستضع قيداً حقيقياً على حركة رؤوس الاموال التي قد تأتي من بلدان منظمة OECD نحو في بلدان افريقيا وآسيا، وبشكل عام فإن هذا السيناريو سيكون صالحاً في ظل فرضية التدفقات الرأسمالية المشتقة من الطلب المحلي.

ب. السيناريو القائم على فرضية تمويل التنمية: يقوم هذا السيناريو على اعتبار محاولة اجتذاب العراق لنمط الاستثمار الاجنبي في مجال الرغبة بالتنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المورد النفطي، ويكون الاهتمام جله متجهاً للتمويل المتخصص، إذ من الأولى في مثل هذه الاحوال توجيه دفعة قوية من الائتمان الطويل الأجل نحو القطاعات الأولى بالتنوع، إذ يتطلب الامر بناء سياسة تنويعية تعتمد على دور مستقبلي للصناعات التحويلية، على أن يتم تحديد مدى وسقف الائتمان المقدم للأغراض الصناعية، إذ إن قيام البنوك بهذا الدور في التمويل الائتماني سيسهم في تحقيق هدف واستراتيجية وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تمويلها لمشاريع القطاع الخاص، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية، الأمر الذي ينعكس أثره إيجاباً في صورة نمو وتنوع للأنشطة المولدة للناتج المحلي غير النفطي. وبالرغم من أن هذه الرغبة في استقطاب استثمار في مجال تنويع الاقتصاد العراقي امراً مهماً، الا أنه يقف ازاء مشكلة العجز في القدرات المحلية والطاقة الاستيعابية، وهذا الامر اقل حدة في البلدان التي لديها فوائض مالية، فهي قادرة على زيادة القدرة الاستيعابية المحلية وزيادة الاستثمار المحلي بغرض تنويع مصادر

الدخل. بل لها القدرة في التعامل مع الشركات وتحقيق كفاءة الاستثمارات المالية الخارجية. وهذا الامر يتطلب توفير اولويات واسس علمية لأنه يرتبط بتوفير مناخ الاستثمار المناسب في بلد يعاني العجز من بنية أساسية مؤسسية ومادية، مما يؤثر سلباً في تجارته البينية وفي إمكانية التبادل التجاري الذي يضعه هذا المشهد، بيد أن ذلك ممكن أن يكون حافزاً على التكامل الجزئي فالاقتصاد العراقي ينقسم - بشكل عام - إلى قطاعين، نفطي يحقق فوائض مالية، وقطاعات أخرى مسببة للعجز في الموارد المحلية، ومن ثم فقد يكون مثالياً أن يتحقق أكبر قدر من التكامل بينهما. في ظل تداخل الاستثمار وخاصة ذلك النوع الذي يخلق روابط قطاعية أكبر، فيقلل الاحادية ويصلح من الاقتصاد ما عجز عن اصلاحه العديد من السياسات الاقتصادية العشوائية. كما يؤدي عجز الميزان الخارجي وتراكم الدين العام الخارجي لدى بعض البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى التبعية للخارج، فتقع هذه البلدان تحت ضرورات الاندماج التجاري مع المناطق التجارية الحرة الأخرى، فتزداد رأسمالية الأسواق العربية وحرية التعامل الخارجي فيها الى درجة كبيرة، وترخي

الدولة قبضتها شيئاً فشيئاً، وتهدر فوائض اقتصادية كبيرة في أيدي فئة قليل من المتاجرة في السوق الحر، ويخرج جزء مهم من هذه الفوائض للخارج سعياً لتحقيق الربح المضمون والسريع، وهو ما يعني انخفاض موجودات البلدان العربية من العملات الأجنبية، ويدفعها في الاستدانة الخارجية فتتفاقم ديونها وأعباء ديونها، فتكون هذه الديون عامل كبح لنمو التجارة البينية العربية وتدفع باتجاه المزيد من التبعية والهيمنة.

ج. سيناريو جذب الاستثمارات الزراعية:

يأتي هذا المشهد ضمن رؤية تطوير القطاع البديل، ووفقاً للحاجة الملحة الى تطوير القطاع الزراعي واستناداً الى ما تضمنته موازنة العراق من رغبة لاعادة تأهيل الزراعة في ضوء المبادرة الزراعية، وفي مثل هذه الحالة سوف تمثل الزراعة والانشطة الزراعية في العراق حافزاً قوياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا المشهد يقوم على عناصر الجذب الأساسية التي تقوم بدورها على وجود البنية الزراعية في العراق، إذ تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق (11.1) مليون هكتار أي ما يعادل (44.4 مليون دونم)، تشكل نسبة (26.1%) من المساحة الكلية لأراضي العراق، وهي نسبة جيدة

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. من بيانات الاستثمار المقارنة وجدنا أن العراق كان قد أستقطب الشركات وحاز على الاستثمارات الوافدة بدرجة اكبر من حجم رؤوس الاموال العراقية التي كانت قد استثمرت تلك السنة في الخارج، ولو قارنا مع بلدان أخرى مثل إندونيسيا وتركيا وفرنسا وقطر فأنا نجد ان النسبة بين التدفقات الوافدة والتدفقات الخارجة لا تشير الى التفاوت الذي وجدناه في العراق، وهذا ما يؤشر حقيقة غاية في الاهمية وهي أن المستثمرين العراقيين وكذلك استثمارات المؤسسات المصرفية العراقية لا تشكل أهمية تذكر في تكوين الدخل القومي. أثبتت الدراسات التي قدمت في تحليل القروض المتخصصة والتي اهتمت بمخاطر الائتمان أن هناك مشاكل تتعلق بما يعرف (استعارة ازمات الائتمان)، او استيراد المخاطر من خلال الارتباط بتمويلين او مستثمرين هم في الاصل عبارة عن شركات كانت قد اصيبت بحمى الازمة المالية وعلى ذلك فارتباط الائتمان في الاقتصاد العراقي سوف يكون معرضاً بمثل هذه الازمات ولاسيما مع الشركاء التجاريين والتمويلين والقروض باختلاف آجالها وسقوفها.

٢. كان للمؤولين تأثير في الائتمان من خلال

مقارنة بباقي البلدان في العالم، كما أن نسبة المستغل من الأراضي الصالحة للزراعة لا يتجاوز (٣١%)^(٢٧)، مما يعني أن هناك طاقات مازالت غير مستغلة في القطاع الزراعي العراقي والتي بالإمكان أن تشكل عناصر جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لاستغلالها.

كما أن الاختلال الواضح في درجات الحرارة بين المواسم والمناطق كان له أثراً في تنوع المحاصيل الزراعية، فالمنطقة الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم المحاصيل الزراعية، أما المنطقة الشمالية تختص بزراعة بعض الحبوب والخضروات^(٢٨)، وكذلك إمكانية التوسع في مجال الإنتاج الحيواني (الأغنام والدواجن) وكذلك الصناعات الغذائية والسكر الخام والزيوت النباتية، والتي يمكن أن تكون هدفاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة لاستغلال هذه الموارد والإمكانات وتطوير الإنتاج الزراعي، أن هذا التنوع الواسع للمنتجات الزراعية الممكن انتاجها في العراق يشكل عنصراً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي في العراق، إذ يمكن إنتاج مختلف المنتجات الزراعية الخام والمصنعة التي يمكن أن تتطلع الشركات الاستثمارية الأجنبية إلى إنتاجها لتغذية الطلب المتزايد عليها في السوق العالمية.

العلاقات مع تدفقات رؤوس الاموال طويلة الاجل، إذ إن هذه التدفقات هي في الاصل شركات تخضع لمخاطر تغيرات اسعار الاصول (الموجودات) العالمية والتي تعتمد على المخزون وعلى سندات (التشارك العالمي) وهي سندات شاعة الاستخدام في مجال التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية وعمليا" فان دورات الائتمان ترتبط بتدفقات رؤوس الاموال في الاجل الطويل وكان (Helenerrey)، قد اشار الى هذا المنحنى في دراسته (THE GLOBAL FINANCIAL CYCLE AND MONETARY)، لبيان تأثير دورات رؤوس الاموال عالميا " على مستوى السياسة هي سياسة غير مستقلة نسبيا" من إذ الاثر مع المؤولين والمستثمرين.

ثانيا: التوصيات:

١. اعادة هيكلة هيئات الاستثمار في العراق، وان يصار الى اعتماد نظام النافذة الواحدة، وتقليل الروتين الى أدنى حد، على ان تأخذ بنظر الاعتبار سمعة المستثمر الاجنبي من إذ اقامته للمشروعات التي اقامها خارج وداخل العراق، واعطائه سقف زمني لإنجاز المشروع مشفوعا بدراسات للجدوى الاقتصادية.

٢. تفعيل مهام الهيئة العراقية للاستثمار واعطائها

مساحة من الحرية والاستقلالي، ومن الممكن ان يشار الى ذلك في قانون الاستثمار الاجنبي في العراق. ويعتبر عمل هذه الهيئة محوريا من خلال التشاور والتعاون في المسائل التي تقع ضمن نطاق عمل هيئات الاستثمار في المحافظات، وخاصة في مجال تخصيص الاراضي للمشاريع الاستثمارية، رسم خارطة الاستثمار للمحافظات.

٣. نظرا لحاجة العراق الى دخول الشركات الاجنبية من اجل تحقيق الكفاءة في انجاز المشروعات ومن اجل المساعدة على خلق حالة من التفاضل في الجانب الاقتصادي والسياسي والامني، لابد من وضع ضمانات كافية للشركات التي تنوي الاستثمار في العراق، كما في زيادة التسهيلات للمستثمر وخاصة في مجال نقل الاموال ودخول وخروج مستلزمات الانتاج والعاملين من الخارج الى العراق وبالعكس، ونشر الضمانات من حيث عدم المساس بملكية المشروعات في انقضاء مدة التعاقد بأي شكل من أشكال المصادرة أو التأميم، كما ويمنح المستثمر مزايا اضافية وكما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بين العراق ودولته او الاتفاقيات دولية المتعددة الاطراف والتي كان العراق قد انضم اليها.

٤. ينبغي ان تكون لهيئة الاستثمار العراقية

نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من النصف.

صلاحيات في النظر في تحديد مدة الإعفاء من الضرائب والرسوم وبما يتناسب مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى (١٥) خمسة عشر سنة فأكثر في ما إذا كانت

الجدول (١): نتائج دراسة Boly في بيان صافي الاثر لتدفقات رؤوس الاموال الداخلة على المشروعات المحلية في افريقيا				
No. obs. رقم التوليد	No effects اي اثار	Negative سلبي	Positive ايجابي	الدولة
73	32.9	26.0	41.1	بور كينا فاسو
121	37.2	27.3	35.5	بوروندي
133	34.6	27.8	37.6	الكامبيرون
272	35.3	31.6	33.1	الرأس الأخضر
431	52.4	20.2	27.4	أثيوبيا
235	40.4	31.9	27.7	غانا
316	54.7	19.3	25.9	كينيا
102	52.9	39.2	7.8	ليسوتو
102	29.4	20.6	50.0	مدغشقر
75	30.7	25.3	44.0	ملاوي
195	49.2	25.1	25.6	مالي
189	11.1	6.3	82.5	موزمبيق
65	46.2	29.2	24.6	النيجر
387	39.3	23.0	37.7	نيجريا
108	48.1	24.1	27.8	رواندا
152	34.2	23.0	42.8	سنغال
299	42.8	24.7	32.4	تنزانيا
403	46.9	27.3	25.8	أوغندا
203	19.2	33.5	47.3	زامبيا

Source: Amadou Boly, Nicola D. Coniglio, Francesco Prota and Adn eric , Which Domestic Firms Benefit from FDI? Evidence from Selected African Countries , University of Bari 'Aldo Moro', Lar obazia Santa Scolastica 53, 70124 Bari, Italy (Francesc evelopment Policy Review, 2015,33(5), p619.

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الأداء الاقتصادي في العراق

الجدول (٢): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المتقدمة والنامية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ (مليار دولار).

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
507 537	289 967	279 003	2556 58	480 371	477 494	347 996	752 06	1 21 709	663 618	55 61 9	أوروبا
870 808	880 507	815 832	825 460	1041 993	860 275	7857 77	1195 485	1407 486	805 236	40 36 21	مجموعة 20
1 18 2 92 7	874 950	926 218	920 566	1 21 3 39 4	1 02 8 83 1	871 112	1 41 3 54 4	1 89 6 67 2	1 14 8 20 0	72 8 36 7	بلدان OECD
1 62 5 96 7	1 36 8 39 8	1 28 3 17 6	1 21 4 77 4	1 52 9 34 0	1 40 7 73 0	1 08 9 00 7	1 73 0 07 0	2 18 2 41 0	1 37 4 79 2	85 2 36 3	العالم

Source:

- UNCTAD, World Investment Report (2015), United Nations, Geneva, 2015 .Annex tables A3, tables 1
- UNCTAD, World Investment Report (2009), United Nations, Geneva, 2009 .Annex tables A4, tables 3

الجدول (٣): تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعي والاسعار (مؤشرات فصلية للمدة ٢٠١١-٢٠١٣)					
الرقم القياسي للأسعار	الانشطة الخدمية	الانشطة التوزيعية	ناتج الانشطة السلعية	GDP بدون النفط بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨	ربع سنوي
					السنة ٢٠١١
128	4682	1512	9063	9422.8	الربع الاول
128	4706	1581	9979	9321.0	الربع الثاني
130	4720	1590	7062	8032.1	الربع الثالث
131	4812	1729	8024	8922.1	الربع الرابع
					السنة ٢٠١٢
137	4840	2027	8813	8985.0	الربع الاول
138	4855	2180	10935	10491.1	الربع الثاني
140	4860	2258	10620	15071.6	الربع الثالث
140	4885	2157	10706	17644.9	الربع الرابع
					السنة ٢٠١٣
140	5061	1976	10183	17121.3	الربع الاول
141	5002	2015	10990	17902.8	الربع الثاني
142	4219	2022	12236	18818.6	الربع الثالث

صدر: وزارة التخطيط (جمهورية العراق)، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الإنذار المبكر، للسنوات ٢٠١١-٢٠١٣.

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الأداء الاقتصادي في العراق

الجدول (٤): الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري في العراق للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١١ (مليار دولار).					
السنوات	بافي الميزان	الاستثمار الاجنبي المباشر	الواردات السلعية	لادرات السلع	الصراف الرسمي (دينار عراقي/ دولار امريكي)
2005	3695	515	20002	23697	1469
2006	11822	78	18707	30529	1467
2007	22965	964	16622	39587	1255
2008	33965	1822	29761	63726	1193
2009	4145	1526	35285	39430	1170
2010	14436	1423	37328	51764	1170
2011	39048	1716	40632	79680	1170
المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الانذار المبكر ٢٠١٣ ، المؤشرات الاقتصادية السريعة للمدة ٢٠٠٥-٢٠١١ ، ص ٢٤-٢٦					

الجدول (٥): مقارنة التدفقات الداخلة والخارجة للعراق مع مجموعة منتخبة من البلدان للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ (بملايين الدولارات)

التدفقات الخارجة						التدفقات الوافدة						البلد
14	13	12	11	10	09	14	13	12	11	10	200	
242	227	490	366	125	72	4782	5131	3400	1882	1396	159	العراق
605	146	1441	227	174	90	2105	3050	4662	4277	3649	298	ايران
83	16	5	31	28	72	1760	1747	1497	1474	1651	241	البحرين
13108	16648	6741	10773	5890	8582	486	1434	2873	3259	1305	111	الكويت
48	21	40	109	63	15	40	0	6	9	70	312	قطر
7077	6647	5422	7713	2664	2249	22580	18817	19138	19241	13771	1487	إندونيسيا
16445	14107	17143	15249	13 399	7 784	10 799	12115	9239	12198	9060	145	ماليزيا
12999	7621	17120	13738	10524	6213	22949	16577	25021	16930	16789	186	شيلي
6658	3527	4106	2330	1469	1553	12146	12357	13283	16136	9086	358	تركيا
6	- 785	678	1772	1557	2055	2172	2818	1740	1144	330	243	اليونان
869	24997	31639	51415	48156	100865	15191	42892	16979	31642	13889	073	فرنسا
156	28879	28952	29861	20349	26202	10036	3571	16334	12923	140	009	السويد
2826	83363	87286	115613	96321	819605	498762	696854	678730	827351	673195	523	البلدان المتقدمة
8148	380784	357249	357570	340876	234522	681387	670790	639022	639135	57989	636	البلدان النامية
54046	130591	128367	158744	136607	110133	122826	146723	140288	156374	132810	186	مجموع العالم

Source: UNCTAD, World Investment Report (2015), United Nations, Geneva, 2015, Annex tables A3, tables 1

1 Unctad, World Investment Report 1997, p.108

2 See:

- Thomas A. Pugel and Peter H. Lindert, International Economics, Irwin Mcgraw-Hill. 2000, P628

- Robert J. Carbaugh, 2000, International Economics, South- Wester College Publishing, USA P 312.

٣ عوني محمد الفخري، " أفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة "، العولمة وتحرير التجارة، بغداد، ١٩٩٩ ، ص ٢٣

٤ سيار الجميل ، " العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط " ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠-٢١

٥ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٣

١ محمد السيد سعيد، الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة (١٠٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٦

٧ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، اقتصاديات الاستثمار : النظريات والمحددات، سلسلة جسر التنمية ، العدد (٦٧)، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص ٤٠

٨ محمد اوضبجي، الاتفاقات الدولية حول الاستثمار، السياق الافريقي نموذجاً، المستقبل العربي، العدد ٣٦٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٥

٩ (جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد و علي زيعور ، دار عويدات للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص ١١

10 (wnetad-Investment regimes in arab word – united nation – iv.y 2000.10

11 (unetad– formulation end implomention of fdi policies– selected issues – n.y. 1992. P 74

12European Union foreign direct investment (2001–2005) yearbook 2007، Office for Official Publications of the European Communities,Luxembourg. 2007.P11

١٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي ٢٠٠٦، بيروت، نيسان ٢٠٠٧، ص ٨

١٤ عاطف لافي مرزوك السعدون ، أزمة اليورو ٢٠١١ تحليل للسياسات العالمية، مجلة الغري لعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢١، النجف، ٢٠١٢، ص ١٣.

15UNCTA, World Investment report 2012,' Towards a New Generation of Investment Policies', UNITED NATIONS PUBLICATION, Switzerland. P 4–5

16 – Jay C. Shambaugh, The Euro's Three Crises, Brookings Papers on Economic Activity Spring 2012, McDonough School of Business, Georgetown University and NBER, March 12th 2012. P 4.

17 – Beata Smarzynska Javorcik , Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers Through Backward Linkages , The American Economic Review, Vol. 94, No. 3 (Jun., 2004), Author(s): Beata Smarzynska Javorcik, p606.

18 – Beata Smarzynska Javorcik , Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers Through Backward Linkages , The American Economic Review, Vol. 94, No. 3 (Jun., 2004), Author(s) : Beata Smarzynska Javorcik, p607.

19– Amadou Boly, Nicola D. Coniglio, Francesco Prota and Adnan Seric , Which Domestic Firms Benefit from FDI? Evidence from Selected African Countries , University of Bari ‘Aldo Moro’, Largo Abbazia Santa Scolastica 53, 70124 Bari, Italy (Francesco), Development Policy Review, 2015,33(5), p619.

٢٠ - عماد محمد العاني ، اندماج الاسواق المالية الدولية ، اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣

٢١ - د. احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية ، ص ٣.

٢٢ - افاق الطاقة في العراق ، تقرير خاص ضمن كتابات توقعات الطاقة في العالم ، ٢٠١٢ ، ص ٣١ .

٢٣ - د. احمد عمر الراوي ، مصدر سابق ، ص ٤.

٢٤ للمزيد من المعلومات حول الازمة الائتمانية في بوليفيا ينظر

-VASSO IOANNIDOU, STEVEN ONGENA and JOSE -LUIS PEYDRO , Monetary Policy, Risk-Taking, and

Pricing:Evidence from a Quasi-Natural Experiment , Oxford University , 2015 , p97.

٢٥ جون مينارد كينز ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ترجمة جمال سعيد، دار الفرقد، دمشق، ٢٠١٤ ، ص ١٧٧
26 OPEC, WORLD OIL OUTLUK, Helferstorferstrasse, A-1010 Vienna, Austria, 2014. P6

(٢٧) فاضل جواد دهش، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي، ص٦٥-٦٦.

(٢٨) فاضل جواد دهش، ، المصدر السابق، ص٦.